إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة
في التعليم العالي العربي
رؤية مقترحة

إعداد

أ.د/ مهني محمد إبراهيم غنايم

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية جامعة المنصورة

إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي رؤية مقترحة

اعداد

أ.د/ مهني محمد إبراهيم غنايم

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية جامعة المنصورة

ملخص الدراسة

نتيجة للخبرات المتراكمة في مجال الجودة، ظهرت فكرة هذه الدراسة والتي تتلخص في مناقشة إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي، وفكرة التزاوج هذه تطرح تساؤلين: المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي ... هل يلتقيان؟، وهل يمكن أن تتحقق الجودة في التعليم العالي العربي في ظل عدم المساواة وعدم العدالة والفقر متعدد الأبعاد في الوطن العربي؟

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضية من القضايا التي أصبحت غاية في الأهمية وهي إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي وعرض موجز لتجارب بعض الدول في هذا المجال، وإمكانية الاستفادة منها في وضع آليات ضمان الجودة في ظل الافتقار إلى المساواة والعدالة وتدني مؤشرات التنمية البشرية العربية قياسًا إلى مؤشرات عالمية.

إن عدم المساواة الناتج عن الفقر متعدد الأبعاد، يؤثر في الإنجاز التعليمي الذي يحققه الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، ويؤدي إلى الرسوب والتسرب مما يؤثر بدوره في ضمان الجودة التعليمية سواء على مستوى التعليم العالي أو التعليم قبل الجامعي.

لذا فالدعوة ملحة إلى ديموقراطية التعليم بمفهومها الحقيقي الواسع الذي يؤمن لكل فرد، صغيرًا كان أم كبيرًا حدًا أدنى من التعليم يسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دوره كمواطن منتج، وتحقيق ذاته كفرد. كما يفترض ذلك أن يكون هذا الحد الأدنى مشتركًا بين الجميع،

وذلك حتى لا يوجد داخل المجتمع الواحد مجموعات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول على فرص متكافئة من التعليم مع غيرها.

وتحاول هذه الدراسة تصور رؤية مقترحة لتحقيق التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي.

الفكرة والتقديم:

من خلال معايشة الباحث (الكاتب) باحثًا ومسئولاً ومراجعًا ومقيمًا لمشروعات التطوير التي بدأ العمل بها فعليًا اعتبارًا من 2003م استنادًا إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي (في سبتمبر 2000) والذي انتهى إلى تشخيص واقع التعليم العالي ومشكلاته والتي تحددت في حوالي 25 قضية تستحق البحث والدراسة، وقد تم ترتيب هذه القضايا في شكل أولويات، نالت القضايا الست التالية الترتيب الأهم والتي صيغت على شكل مشروعات ملحة ويجب البدء بها.

أولاً لتطوير التعليم العالي في مصر.

1- مشروع الجودة والأعتماد QAAP
2- مشروع تطوير كليات التربية FOEP
3- مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP
4- مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP
5- مشروع صندوق تطوير التعليم العالي HEEPF
6- مشروع تطوير الكليات التكنولوجية ICTC

ولم يقف الأمر عند هذه المشروعات، بل توالي العمل بمشروعات تطوير التعليم العالي حتى تاريخه إما بدعم داخلي أو خارجي أو كليهما معًا تمهيدًا لحصول الكليات والمعاهد الجامعية على الاعتماد.

ونتيجة للخبرات المتراكمة في هذا المجال ظهرت فكرة هذه الدراسة والتي تتلخص في مناقشة إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي، وفكرة التزاوج هذه تطرح تساؤلين: المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي ... هل يلتقيان؟، وهل يمكن

أن تتحقق الجودة في التعليم العالي العربي في ظل عدم المساواة وعدم العدالة والفقر متعدد الأبعاد في الوطن العربي؟

وقد سبق للباحث في دراسة علمية (نشرت في كتيب 1993) بعنوان تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين أن انتهي إلى أنه يمكن أن يكون المتعلم محرومًا حتى لو نال الشهادات العليا، كما يمكن أن يكون محرومًا من فرص التعليم أصلاً، فهل هذا صحيح وكيف يمكن أن يحدث؟

الهـــدف

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضية من القضايا التي أصبحت غاية في الأهمية وهي إمكانية التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي وعرض موجز لتجارب بعض الدول في هذا المجال، وإمكانية الاستفادة منها في وضع آليات ضمان الجودة في ظل الأفتقار إلى المساواة والعدالة وتدني مؤشرات التنمية البشرية العربية قياسًا إلى مؤشرات عالمية.

جودة التعليم .... لماذا الاهتمام بها؟

ربما يرجع الاهتمام بقضية الجودة في التعليم إلى أن التوسع في مؤسسات التعليم على المستوى العالمي وزيادة أعداد الطلاب أدى إلى انخفاض مستويات الإنجاز التعليمي، وبخاصة مع الانخفاض المستمر في الموارد المالية والمادية الممنوحة للمؤسسات التعليمية، ويقرر البنك الدولي ذلك في تقاريره المتواترة عن التعليم، حيث يؤكد أن مشكلة انحدار جودة التدريس والبحث أصبحت مشكلة عالمية، وذلك كنتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة، منها ضعف كفاءة المعلمين، محدودية الموارد المالية والتسهيلات المادية، فقر التجهيزات المكتبة والعلمية، انخفاض الكفاءة الداخلية، وظهور مشكلة البطالة بين المتعلمين.

والصورة الجديدة للتعليم والمجتمع لا يمكن لها أن تكون إلا بتعليم تتوافر فيه شروط الجودة الشاملة في كافة مراحله ومستوياته، ولهذا تنبهت معظم دول العالم إلى أهمية قضية الجودة في التعليم، فوضعتها في صدر أولوياتها منذ تسعينيات القرن العشرين، ذلك اعتمادًا

على فرضية كما يقول بلير Blair في بريطانيا أن التقدم والتحسين الواضح في الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدولة مرهون بجودة الخدمة التعليمية.

التباين والمساواة وتكافؤ فرص التعليم:

والمساواة في حق التعليم، وإن كانت شرطًا ضروريًا، إلا أنها غير كافية لتحقيق الديمقراطية في مجال التعليم. هذا رغم أن الكثيرين يعتقدون أن المساواة هي غاية الغايات بالنسبة إلى من يسير في نهج الديمقراطية. ذلك أن المساواة في حق التعليم لا تعني المساواة في الفرص، لأن المقصود بهذه المساواة الأخيرة هو تمكين الطالب من التخرج والنجاح.

ولكن هذه الفرص للأسف الشديد غير متعادلة، والدليل على ذلك ما نشاهده عند بداية المرحلة الدراسية ونهايتها من اختلاف في الطبقة الاجتماعية بين الملتحقين والمتخرجين وذلك أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة لها دور وتأثير كبير في مستوى تحصيل أبناءها.

إن تكافؤ الفرص التعليمية وما ورائها من ديمقراطية التعليم صار أعم وأشمل من مجرد التوسع في التعليم بمراحله المختلفة، أو حتى تكافؤ فرص القبول فيه. وغدا معناه التكافؤ في فرص الاستثمار في التعليم بنجاح، وإيجاد صيغ وأساليب متنوعة جديدة للتعليم تلائم كل فرد، وتطوير جودته في كل أبعاده، وإعطاء الكبير خاصة إذا كان أميًا حقًا مثل حق الصغير.

لذا فالدعوة ملحة إلى ديموقراطية التعليم بمفهومها الحقيقي الواسع الذي يؤمن لكل فرد، صغيرًا كان أم كبيرًا حد أدنى من التعليم يسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دوره كمواطن منتج، وتحقيق ذاته كفرد. كما يفترض ذلك أن يكون هذا الحد الأدنى مشتركًا بين الجميع، وذلك حتى لا يوجد داخل المجتمع الواحد مجموعات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول على فرص متكافئة من التعليم مع غيرها.

إن سؤالين أساسيين يكمنان في كل حديث عن تكافؤ الفرص في التعليم ويلقيان بظلالهما عليه على حد قول منير بشور أولهما: هل يفيد الحديث عن تكافؤ فرص التعليم حين تكون الفرص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها خارج قطاع التعليم غير متكافئة؟

والسؤال الثاني: مرتبط بالأول وناتج عنه، عندما لا تكون الفرص متكافئة خارج التعليم، فلأي درجة يمكننا الاعتماد على نظام التعليم لتصويب الوضع، أي لإزالة التفاوت بين الفرص أو على الأقل للتقليل منها، وبأية كيفية يمكن للتعليم أن يحدث ذلك؟ وبأي ثمن؟ وبأية شروط؟

إن هذه التساؤلات مرتبطة بلا شك بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما أنها ذات علاقة بمسألة الإدارة السياسية والبدائل والأولويات في المجال التعليمي. كلها مرتبطة بمشكلات التنمية التي تنعكس بدورها على التعليم.

الفجوة المعرفية، الرسوب والتسرب يعني عدم المساواة:

ومن هنا يأتي اهتمام الهيئات الدولية ومنظماتها التنموية المتخصصة، بالفجوة المعرفية التي باتت تفصل بين أقطار العالم المتقدم وأقطار العالم الثالث بعد أن أوضحت دراساتها وبينت تقارير خبرائها أن النسبة الغالبة من سكان هذه الأقطار وكذلك منظماتها تعاني فقرًا معرفيًا معتبرة هذا الفقر والجفاف السبب الرئيسي في ضعف الاستثمارات البينية بين هذه الدول، والعائق الأشد الذي يواجه برامج التنمية الشاملة والمستدامة (Honsel & bell, 2001).

إن عدم المساواة الناتج عن الفقر متعدد الأبعاد، يؤثر في الإنجاز التعليمي الذي يحققه الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، ويؤدي إلى الرسوب والتسرب مما يؤثر بدوره في ضمان الجودة التعليمية سواء على مستوى التعليم العالي أو التعليم قبل الجامعي.

والتصنيف على أساس القدرات يعكس نوعًا من عدم المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم، ويؤكد هذا ما ذهبت إليه الدراسة التالية:

قام مجموعة من الخبراء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مؤسسة بحثية في باريس) بتحليل نسبة النجاح والفشل في الأنظمة التعليمية بـ39 دولة من أكثر الدول تطورًا في العالم ووجدت أن الدول التي لجأت إلى تصنيف الطلاب في سن صغيرة على حسب القدرات شهدت معدلات أعلى في نسبة التسرب من التعليم ومعدلات أقل في الإنجازات.

ووجدت الدراسة التي أجراها معهد التعليم التابع لجامعة لندن في العام الماضي أن واحدًا بين كل ستة طلاب يتم تصنيفه حسب قدراته الأكاديمية في سن السابعة.

وقد أظهرت دراسة "بياتريزبون" التي جاءت تحت عنوان "المساواة والجودة في التعليم: دعم المدارس والطلاب المتضررين"، أن المعلمين الأكثر خبرة وكفاءة يقومون بالتدريس للطلاب ذوي القدرات الكبيرة.

كما أشارت "بياتريز بون" خبيرة التعليم وأحد مؤلفي الدراسة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تصنيف التلاميذ في سن صغيرة إلى مجموعات وفق قدراتهم يشكل دائرة فاسدة يتوقع فيها المعلم إنجازات قليلة من التلاميذ ذوي القدرات الأدنى، والذين كانوا يحبسون في بيئة تعليمية أقل حتى قبل أن يحصلوا على فرصة لتنمية قدراتهم.

وفي رأي الباحث أن هذا ينطبق أيضًا على طلاب التعليم العالي، حيث أن التصنيف غالبًا ما يتم بناء على معيار أساسي وهو درجة النجاح في الثانوية العامة، وربما أن هذا التصنيف القائم على درجة النجاح مرتبط بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب، ومن ثم قد يكون معيار التصنيف متحيزًا مسبقًا. وهنا يثار التساؤل الأساسي مرة أخرى: هل يمكن التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم بشكل عام وفي التعليم العالي العربي بشكل خاص؟ وفي ظل هذا التجيز المسبق؟

التعليم العالي العربي: (نظرة خاطفة)

من باب الأنصاف القول أن الدول العربية قطعت شوطًا لا بأس به في مجال التوسع في التعليم بشكل عام، وبذلت بعض الدول، خاصة النفطية – وما زالت – جهودًا حثيثة في تطوير التعليم، لكن يبدو أن التوسع الكمي هو الصفة الغالبة على أشكال التطوير في كل الدول العربية مع وجود استثناءات قليلة هنا أو هناك، وتظل مشكلة عدم العدالة والمساواة والحرمان من التعليم قائمة.

وتنتشر مؤسسات التعليم العالي والجامعي في كل الدول العربية سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة.

وهناك عدة أنماط للتعليم العالي بشكل عام في الوطن العربي:

- جامعات حكومية تحت رقابة وإشراف حكومي خالص.
- جامعات حكومية أجنبية برأس مال وإدارة مشتركة.
- جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح.
- جامعات أجنبية بتمويل وإدارة وإشراف أجنبي.

نظرة إلى مؤشرات التنمية والتعليم في الوطن العربي:

يشير تقرير التنمية البشرية (HDR) العالمي الذي صدر عن الأمم المتحدة في مارس 2013م وشعاره الاستدامة والمساواة: مستقبل أفضل للجميع:

Sustainability and Equity: A Better Future for All

أنه بحلول عام 2050 سوف تعاني شعوب العالم الأكثر حرمانا من غيرها من تدهور بيئي وعدم المساواة الاجتماعية والفقر، حيث الفقر المتعدد الأبعاد والذي يتمثل في فقر الدخل والتعليم والأمية (وربما تكون عدة دول عربية ضمن شعوب العالم الأكثر حرمانًا، هذا في رأي الباحث) والجدول التالي يبين بعض مؤشرات التنمية البشرية في سياق مقارن بين بعض الدول العربية وبعض الدول المتقدمة.

جدول (2) مؤشرات التنمية البشرية في بعض الدول العربية والدول المتقدمة 2011م

المؤشر	الرمز	النرويج	أمريكا	الأمارات	مصر	السودان
دليل التنمية البشرية	HDI	0.943	0.910	0.846	0.644	0.408
العمر المتوقع عند الميلاد	LEB	81.1	78.5	76.5	73.2	61.5
متوسط سنوات التمدرس 25 سنة+	MYS	12.6	12.4	9.3	6.4	3.1
عدد السنوات المتوقع للتمدرس	EYS	17.3	16.0	13.3	11	4.4
نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي	GNI	47.557	43.017	59.993	5.269	1.894
دليل التنمية البشرية غير اقتصادي	HDI	0.975	0.931	0.813	0.686	0.402
ترتيب الدولة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية بين 187 دولة		1	4	30	113	169

* Nonincome HDI: Value of the HDI computed from the life expectancy and education indicators only.

المصدر: من إعداد الباحث مستعينًا بتقرير التنمية البشرية 2013م الصادر عن الأمم المتحدة باللغة الإنجليزية من الموقع: http://hdr.undp.org

وتشير بيانات الجدول إلى أن النرويج تحتل المرتبة الأولى عالميًا في مؤشرات التنمية البشرية، وأمريكا المرتبة الرابعة، وتأتي الإمارات العربية النتحدة في المرتبة الثلاثين عالميًا وعلى رأس الدول العربية، وتحتل مصر مرتبة متأخرة رقم (113) كما تأتي السودان في المرتبة (169) بين 187 دولة، والدولة العربية الأخيرة في ترتيب مؤشرات التنمية البشرية.

ملخص تجارب أربع دول في المساواة والجودة:

هذه التجارب الأربع يعرضها كتاب صادر عن المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) باريس بفرنسا، وهو معهد علمي متخصص معني بدراسات وبحوث التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم في مختلف الدول المشاركة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) 2010م.

وتكشف محتويات الكتاب، من خلال عرض هذه التجارب الأربع، عن العلاقة بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي وذلك بواسطة نخبة من الباحثين المتخصصين في سياسات التعليم العالي، حيث يعرضون إشكالية المساواة في بلادهم من منظور تاريخي واجتماعي، وعرض أطر السياسات الحالية تجاه دعم المساواة في التعليم العالي، وتحليل الكيفية التي من خلالها يعكس نظام الجودة ضمان المساواة بما في ذلك الآليات الرئيسة لتقييم الجودة.

وتشير رؤى المتخصصين الذين شاركوا في هذا الكتاب إلى تأثير العوامل التاريخية على المساواة في التعليم العالي في دولهم إلى أن الاستعمار يعد من أبرز هذه العوامل في كل الدول الأربع، كما أن الهجرة لها أيضًا تأثير في خلق نوع ما من عدم المساواة في التعليم حيث تؤثر الهجرة على التكوين العرقي للسكان.

والطائفية كذلك تعد أحد أهم عوامل عدم المساواة (حالة الهند على سبيل المثال).

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية تؤدي إلى أشكال من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم يؤدي ذلك بدوره إلى عدم المساواة بين أبناء المجتمع الواحد.

وأخيرًا يقدم الكتاب بعض الرؤى حول كيفية خلق علاقة قوية بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي من خلال القضاء على المشكلات التي تعوق المساواة في هذه الدول، وأنه بالإمكان التزاوج بين المساواة والجودة التعليمية معًا.

مقترحات تحقيق التزاوج بين المساواة وضمان الجودة في التعليم العالي العربي:

- عند التوسع في مؤسسات التعليم العالي مراعاة أسس ومعايير افتتاح كليات جديدة، ومن أهمها: الكثافة السكانية – تلبية احتياجات سوق العمل – الطاقة الاستيعابية للجامعات القريبة – حجم المجتمع الطلابي في التعليم العام – الموقع الجغرافي للكلية المراد افتتاحها – مدى توفر التعليم العالي الخاص والأهلي.
- التوزيع الجغرافي المتوازن لمؤسسات التعليم العالي العربي.
- إتاحة التعليم العالي العربي لكل قادر عليه وراغب فيه بصرف النظر عن اللون والجنس والدين والظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- دعم مؤسسات التعليم العالي العربي بالموارد المادية والبشرية التي تضمن الجودة.
- تطبيق مبادئ المسئولية والمحاسبية بمؤسسات التعليم العالي.
- النظر في تكييف معايير الجودة والاعتماد بما يتواءم مع هوية وخصوصية التعليم العالي العربي والتأكيد على الكيف مع الكم في ذات الوقت.
- التنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية وبين متطلبات العالمية في صياغة النظم والبرامج التعليمية.
- التنوع في البرامج والتخصصات العلمية استجابة لمطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع.
- التأكيد على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للكليات والأقسام والتخصصات والشعب القائمة في ضوء احتياجات سوق العمل.

المراجـــع

- ألفين وهايدي توفلر (2008) الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة محمد زياد كبة، الرياض، جلمعة الملك سعود، إدارة النشر والمطابع.
- السيد محمد دعدور (2006) إدارة الجودة في المدارس (مترجم) الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة.
- أشرف السعيد أحمد (2001) بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- تقرير التنمية البشرية العالمي 2013م باللغة الإنجليزية على الموقع: http://hdr.undp.org.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2008) خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تونس.
- سامي محمد نصار (2012). المدخل التدبري: رؤية لثقافة الجودة في التعليم العالي في عصر العولمة وما بعد الحداثة، مجلة بحوث ودراسات الجودة، العدد الأول يناير 2012، القاهرة، الهيئة القموية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- محمود كامل الناقة (2012) جودة التعليم وجودة إعداد المعلم (إطار فكري) مجلة بحوث ودراسات الجودة، مرجع سابق.
- مهني محمد غنايم (2013) الدراسات المستقبلية واستشراف الطلب على التعليم العالي العربي.
- دراسة مقدمة إلى مؤتمر استشراف مستقبل التعليم في مصر والوطن العربي رؤى واستراتيجيات ما بعد الربيع العربي في الفترة 10- 11 أبريل 2013م.
- مهني محمد غنايم (2013) القيمة المضافة للتعليم، مؤتمر "التميز في الأداء الجامعي ... فلسفته... آلياته... معاييره، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة بورسعيد في الفترة 10-11 فبراير 2013.

- مهني محمد غنايم (2009) أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول لمسئولي الجودة في الجامعات السعودية (الجودة مسؤولية الجميع) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 25-1429/10/27هـ.
- مهني محمد غنايم & أشرف السعيد الجودة الشاملة للنظم التعليمية، مقرر دراسي ضمن مقررات مشروع تطوير الدراسات العليا التربوية باستخدام التعليم الإلكتروني، مشروع تطوير كليات التربية، وحدة إدارة المشروعات، وزارة التعليم العالي، مصر، 2006/2005.
- مهني محمد غنايم & هادية أبو كليلة (1993) تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين، القاهرة، النهضة العربية.
- دراسة بريطانية تكشف: تصنيف الطلاب على حسب القدرة يزيد من معدلات التسرب في المدارس، صحيفة الشرق الأوسط 26 فبراير 2012 العدد 12143.
- http://www.aawsat.com/details.asp?article=66539 the site :
- Honsel, T. and Bell, A. (2001) , Measuring and Managing Knowledge, Irwin, New York, Me Graw — Hill.
- Michaela Martin (2010) Equity and quality assurance, A marriage of two minds, A marriage of two minds ,IIEP ,Paris ,UNESCO 16-Tom Jefferson (2006) Quality and value: Models of quality control for scientific research ,Nature ,International weekly journal of scientific research, On the site: www.nature.com: